زيادة حدة التوتر تهدد بانهيار الهدنة

ستة قتلى أحدهم من حماس وخمسة آخرون من القوى الأمنية التابعة للرئيس عباس

مسلحون تابعون لحركة فتح في مسيرة تأييد للرئيس عباس في مخيم عين الحلوة بلبنان

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

أعلنت مصادر طبية وأمنية فلسطينية أمس أن ستة مواطنين فلسطينيين لقوا مصرعهم خلال تجدد للاشتباكات الضارية بين مسلين ينتمون لحركة حماس وآخرين من حركة فتح.

وقالت مصادر طبية فلسطينية ان ستة قتلى وصلوا يوم أمس الى مستشفيات مدينة غزة وشمالها قضوا خلال اشتباكات مسلحة متفرقة بين مسلحين من حركتي فتح وحماس، إضافة الى وصول أكثر من عشرين جريحا بعضهم من أطفال المدارس.

وقالت مصادر طبية ان الشاب إسماعيل أبو الخير (23 عاما) ويعمل في القوة التنفيذية التابعة لوزير الداخلية سعيد صيام قضى خلال اشتباك دار بين أفراد القوة ومجموعة مسلحة من جهاز المخابرات العامة الفلسطينية في محيط مستشفى الشفاء بمدينة غزة.

ونعت كتائب القسام الجناح المسلح لحركة حماس أبو الخير، مؤكدة أنه أحد العاملين في مكتبها الإعلامي، وبينت أنه قتل بنيران عناصر من جهاز المخابرات عقب استهدافه بقذيفة (آر. بي. جي) أطلقت صوب عناصر القوة التنفيذية الذين يحرسون مستشفى الشفاء.

وحملت حركة حماس جهاز المخابرات المسؤولية عن مقتل أبو الخير واختطاف عنصرين آخرين من القوة التنفيذية، مطالبة بالإفراج الفوري عنهما.

كما أعلنت مصادر أمنية أن جنديين فلسطينيين يعملان في وحدة إمداد الغذاء التابعة لجهاز الأمن الوطني قضيا بعد أن أطلق مسلحون من حركة حماس وآخرون من القوة التنفيذية النار صوب العربة التي كانا يستقلانها في شارع الجلاء وسط مدينة غزة.

وقال مصدر في مكتب الإعلام التابع لقوات الأمن الوطني في اتصال مع «القدس العربي» ان «الشهيدين عمر الوحيدي وشادي ظاهر من ملاك الاستخبارات العسكرية قتلا بدم بارد في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة بعد أن أمطرت سيارتهما العسكرية بوابل من الرصاص»، لافتا الى أن الجنديين لم يكونا يحملان السلاح حين تم إطلاق النار صوبهما.

وأكد المصدر على أن القيادة العامة لقوات الأمن الوطني «لن تدخر جهدا في ملاحقة القتلة المجرمين وتقديمهم للعدالة».

وأفادت مصادر طبية فلسطينية أن عملية إطلاق النار أسفرت عن إصابة تسعة مواطنين من بينهم ثلاثة من أطفال المدارس.

الى ذلك أفاد المصدر أن جنديين آخرين من جهاز المخابرات الفلسطينية وهما محمد كساب ومحمد الحرازين قتلا ظهر أمس برصاص أفراد مسلحين من حركة حماس، لافتا الى أن الحرازين قتل بعد تمكن مسلحين من حماس من اختطافه وإطلاق النار عليه.

ونفت حركة حماس الاتهامات وقالت ان أفراد المخابرات والأمن الوطني قضوا خلال اشتباك مسلح في شارع الجلاء وسط مدينة غزة.

الى ذلك أكد شهود عيان ومصادر في جهاز المخابرات أن اشتباكات عنيفة دارت بالقرب من مكاتب جهاز المخابرات الفلسطينية الواقعة على مقربة من مخيم الشاطئ للاجئين الى الشمال من مدينة غزة.

وقالوا ان مسلحين من حركة حماس أطلقوا النيران من أسلحة رشاشة وكذلك أطلقوا قذائف مضادة للدروع تجاه الموقع وأن أفراد من جهاز المخابرات تبادلوا معهم إطلاق النار.

وقال الشهود انهم سمعوا دوي انفجار كبير هز المكان نتيجة إطلاق قذيفة محلية الصنع على المبنى.

وفي تطور دراماتيكي للأحداث أقدم مسلحون مجهولون على اختطاف ثلاثة من عناصر المخابرات العامة بينهم عقيد متقاعد في حادثتين منفصلتين بمدينة غزة.

وأفادت مصادر أمنية أن مسلحين مجهولين أقدموا على اختطاف العقيد المتقاعد في جهاز المخابرات حمودة السقا من شمال غزة ونقلوه الى جهة مجهولة.

كما تعرضت سيارة إسماعيل أبو شمالة محافظ شمال غزة وعضو المجلس الثوري لحركة فتح لحادثة إطلاق نار أثناء مروره في شارع صلاح الدين في المنطقة الشمالية من مدينة غزة.

وحمل أبو شماله مسؤولية إطلاق النار الى القوة التنفيذية وقال في تصريحات صحافية انه رأى أحد أعضاء القوة التنفيذية يقوم بإطلاق الرصاص على سيارته.

وقال أبو شماله «من الواضح أن الهدف من طلب الحكومة الفلسطينية من الرئيس الفلسطيني محمود عباس رفع حرس الرئاسة من الشوارع لتظل القوة التنفيذية فيها تلاحق أبناء فتح».

وتبادلت كل من حركتي فتح وحماس الاتهامات وتحميل كل منها للأخرى مسؤولية الأحداث.

واتهم إسماعيل رضوان الناطق باسم حركة حماس حركة فتح بعدم الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلنته لجنة المتابعة العليا للقوى والفصائل الفلسطينية.

وقال في تصريح صحافي «إن حركة فتح لم تلتزم منذ اللحظة الأولى بشروط الاتفاق والقاضية بانسحاب الأجهزة الأمنية الى مقارها».

وأشار الى أن عناصر من حركة فتح قامت بالتصعيد في منطقة شمال غزة من خلال قيام بعض عناصرها بإطلاق النار صوب أفراد القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية.

ورفض عبد الحكيم عوض الناطق الإعلامي باسم حركة فتح اتهامات حركة حماس وأكد أن حركته لا زالت متمسكة بقرار وقف إطلاق النار.

وقال في تصرح لـ«القدس العربي» «منذ البداية نحن في حركة فتح لا زلنا متمسكين بالاتفاق بنوايا صادقة من أجل تثبيت الاتفاق الذي تم التوصل إليه عقب الأحداث الساخنة الأخيرة التي تعرض لها القطاع».

وأضاف «إننا حذرنا من مغبة ومحاولات إجهاض هذا الاتفاق»، محملا حركة حماس مسؤولية ارتكاب خروقات واضحة.

وطالب عوض الفصائل الفلسطينية التي رعت الاتفاق أن تتحمل مسؤوليتها جراء كل ما يحدث من انتهاك وخرق للتهدئة، قائلا «هم الذين وعدوا أبناء شعبنا أن يقولوا الحقيقة ومن الذي يخرق الاتفاق ومن الذي يقود شعبنا الى أتون الاقتتال الداخلي»، مؤكدا على أن حركة حماس ارتكبت 35 خرقا للاتفاق منذ أن تم الاتفاق عليه.

وكانت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية أعلنت عن تعليق كامل لمؤسسات التعليم في قطاع غزة.

وأعلنت الوزارة عن تعليق الدراسة اليوم الأربعاء في كافة المدارس احتجاجا على الأحداث الدامية التي تشهدها مدن ومخيمات وشوارع القطاع والتي اصيب جراءها عدد من الطلبة.

كما أعلنت الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة عن تعليق الدراسة لنهاية الأسبوع الجاري لنفس الأسباب.

كذلك هددت الإدارة العامة للإسعاف والطوارئ في وزارة الصحة الفلسطينية بتعليق عملها إن لم تتوقف الأحداث الدامية واستهداف سيارات الإسعاف التابعة لها.

وعقب تفاقم الأزمة دعا تيسير خالد عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية القوى الوطنية والإسلامية الى «التدخل الفوري وتنظيم اعتصامات ومسيرات جماهيرية في قطاع غزة لوقف نزيف الدم في الساحة الفلسطينية».

وأكد خالد في تصريح صحافي على ضرورة سحب المسلحين من الشوارع والعمل على إنجاز وثيقة شرف تلتزم الأجنحة العسكرية لجميع القوى من خلالها بعدم اللجوء الى السلاح في حل الخلافات السياسية.

كما دعا حزب الشعب الفلسطيني مؤسستي الرئاسة والحكومة الى تنظيم مؤتمر صحافي يلزم الجميع بالتوقف عن القتل والخطف المتبادل وسحب جميع المسلحين من الشوارع وتوفير أجواء ملائمة للمواطن.

وقال عماد عصفور القيادي في حزب الشعب في تصريح صحافي «إن الحزب يدرس بجدية مع باقي الفصائل في حال فشلت كل المحاولات الجارية الآن لتطويق الأحداث حيث سيتم العمل على إخراج المواطنين لكسر الاشتباكات الدائرة والمستمرة بين حركتي فتح وحماس».

وكانت شوارع مدينة غزة وشمالها شهدت عملية انتشار كبير لقوى لأمن الفلسطيني والشرطة وكذلك انتشار مماثل لمسلحين من القوة التنفيذية وعناصر مسلحين من حركة حماس على الرغم من توصل حركتي فتح وحماس الى اتفاق مساء أول أمس بتبادل المختطفين من الطرفين الذين كان من ضمنهم القيادي البارز في فتح ووزير الأسرى السابق سفيان أبو زايدة، حيث شهدت منطقة شمال القطاع مساء الاثنين توترا آخر بين الطرفين قتل خلاله أحد نشطاء فتح وجرح نحو سبعة آخرين وتبادل الطرفين اختطاف النشطاء كان أبرزهم الى جانب أبو زايدة عماد ديب القائد في حركة حماس.

وما زالت شوارع قطاع غزة تشهد حالة من الترقب والتوتر في أعقاب الأحداث الدامية التي وقعت بين الطرفين.

وإذا ما استمرت الخلافات فإن قائمة القتلى والخسائر مرشحة لزيادة بوتيرة متصاعدة في ظل الخلافات القائمة التي بدأت عقب قرار الرئيس الفلسطيني عباس بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة الأمر الذي ترفضه الحكومة وحركة حماس.

هاجم عباس دون تسميته متهما اياه بالمساهمة في عزل حكومته

هنية يعتبر الدعوة لانتخابات مبكرة «غير دستورية» ويدعو الى ضبط النفس

رئيس الوزراء اسماعيل هنية اثناء القائه خطاب للشعب امس

■ غزة ـ اف ب: اكد رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية امس الثلاثاء في غزة ان دعوة الرئيس محمود عباس الى اجراء انتخابات مبكرة «غير دستورية» ودعا في الوقت نفسه الى ضبط النفس وانهاء المظاهر المسلحة.

وقال هنية في كلمة مطولة وجهها الى الشعب الفلسطيني امس الثلاثاء في غزة «هذه الدعوة غير دستورية» مؤكدا ان «هذه الدعوة ستعيدنا الى الوراء عشر سنوات ومن هنا نؤكد اننا لا نقبل، ونرفض هذه الدعوة».

من جهة اخرى دعا هنية جميع الاطراف «الى ضبط النفس» وانهاء المظاهر المسلحة، وسط العنف الدائر بين حركتي فتح وحركة المقاومة الاسلامية (حماس).

وقال هنية «أؤكد اولا على ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية في الداخل وفي الخارج». مضيفا «ادعو الجميع الى ضبط النفس وانا شد الجميع الهدوء وتخفيف التوتر والاحتقان وانهاء المظاهر المسلحة التي تزيد التوتر».

واضاف «أؤكد بحكم مسؤوليتي وانتمائي لديني وعقيدتي ولشعبي ان هذا الشعب سيبقى موحدا رغم الجراح ولن ينشغل في معارك داخلية وسيحدد من جديد لجهة استعادة الحقوق وحماية الشعب العظيم».

واكد هنية على ان «الحوار هو سيد الموقف»، مشددا على انه «يجب عدم الاحتكام الى السلاح».

ودعا هنية وزير الداخلية الى عقد اجتماع فوري مع الاجهزة الامنية لوضع «خطوة مشتركة لتهدئة الخطوط وان يبقى في الميدان من هم مسؤولون عن الامن الداخلي وان يشكلوا لجنة تحقيق في موضوع الاطفال الثلاثة وان يطلبوا من يقف وراء هذه العملية كائنا من كان».

وكان هنية يشير الى مقتل ثلاثة اطفال تلاميذ هم ابناء ضابط في المخابرات الفلسطينية ومسؤول في حركة فتح، وسائقهم برصاص مسلحين مجهولين الاثنين الماضي وهم في طريقهم الى مدارسهم في حي الرمال بمدينة غزة.

ودعا هنية الى تشكيل غرفة عمليات مشتركة بين حركتي فتح وحماس كما دعا ابناء الشعب الفلسطيني الى مصالحة شاملة لاعادة السلم الاجتماعي معربا عن استعداده شخصيا «لتقديم ديات كل الشهداء لاولياء الدم من اجل احقاق المصلحة الوطنية».

وتأتي دعوة هنية بعدما دعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس في وقت سابق امس الثلاثاء حركتي فتح وحماس اللتين تتواجهان في اشتباكات عنيفة في غزة الى وقف اطلاق النار «للحفاظ على وحدتنا الوطنية».

من جهة اخرى اتهم هنية الولايات المتحدة بمحاولة اسقاط الحكومة الفلسطينية.

واضاف هنية «هناك قرار غير معلن باسقاط الحكومة، والامريكيون يقودون هذا التوجه».

لكنه اكد ان «الشعب سيبقى موحدا ولن ننزلق الى معارك داخلية يخطط لها اعداؤنا». واضاف «يجب ان تسود لغة الحوار بيننا (...) يجب ان لا نغرق في المخطط الاسرائيلي والامريكي».

وشدد هنية على ان جميع الفلسطينيين في «مركب واحد وفي سفينة واحدة وحرصنا ان تصل السفينة الى بر الامان والى الحرية والعودة والاستقلال».

واكد ان «الشعب سيبقى موحدا في وجه الاحتلال والعدوان ولن ننزلق الى معارك داخلية يخطط لها اعداؤنا وسنعيد تصحيح الامور».

لكنه هاجم الرئيس محمود عباس دون تسميته متهما اياه بالمساهمة في عزل حكومته.

وقال «من البدايات عشنا قصة سحب الصلاحيات من هذه الحكومة لصالح الرئاسة، من اللحظة الاولى لتشكيل الحكومة وضعت امام ظروف غير طبيعية داخليا وخارجيا».

واضاف «من اللحظة الاولى التي شكلنا فيها الحكومة تعرضنا للحصار المالي والاقتصادي والعزل السياسي واطلاق اليد الاسرائيلية لتقتل وتدمر في حرب مفتوحة والرئيس عباس لم يجتمع مع الحكومة ولو مرة واحدة ولم يصطحب معه ايا من الوزراء في زياراته للخارج».

واعتبر هنية ان «هذا الاستبعاد يصب في خانة العزل السياسي للحكومة اضافة الى اغلاق المعابر وتجميد المال وسحب الصلاحيات» مؤكدا «ان التلفزيون (الفلسطيني) لم يغط جولتي العربية والاسلامية الاخيرة فنحن بلا اعلام وبلا معابر وبلا سفارات حتى ان الامر وصل بمطالبة السفراء بعدم التعامل من خلال وزير الخارجية» القيادي في حماس محمود الزهار.

وكشف «ان حصيلة جولتي بلغت 700 مليون دولار ووقعنا اتفاقيات ثنائية». قائلا «وقعنا اتفاقيات ثنائية وبحثنا عن صيغ سياسية مع دول اوروبية وقدمنا رؤى سياسية عن هدنة تكون 15 سنة، بعد اقامة الدولة الفلسطينية ووضعنا تفاصيل حول هذا الموضوع».

ثلاثة شهداء فلسطينيين بنيهم طفلة في نابلس وطولكرم واستشهاد رابع متأثرا بجراحه

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

استشهد ثلاثة فلسطينيين بينهم طفلة في الضفة الغربية امس الثلاثاء بنيران قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وقالت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا) إن قوة عسكرية إسرائيلية قتلت الطفلة دعاء ناصر عبد القادر البالغة من العمر 13 عاما بعدما أطلقت النار عليها بالقرب من الجدار العازل في بلدة فرعون الواقعة جنوب مدينة طولكرم.

ونقلت «وفا» عن مصدر أمني فلسطيني قوله إن الجنود الإسرائيليين أطلقوا النار باتجاه الطفلة عبد القادر وأصابوها بجروح خطيرة استشهدت على أثرها عندما كان الجنود الإسرائيليون ينقلونها الى مستشفى داخل إسرائيل لتقديم العلاج لها.

واغتالت قوات اسرائيلية خاصة امس ناشطين فلسطينيين من كتائب شهداء الاقصى الجناح المسلح لحركة فتح في مدينتي نابلس وطولكرم شمال الضفة الغربية، فيما استشهد شاب ثالث متأثرا بجراح اصيب بها الخميس الماضي.

وقد استشهد الشاب رامي رشيد عناب (27 عاما) برصاص وحدة اسرائيلية خاصة في ساحة مشفى الاتحاد في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية.

واكدت مصادر فلسطينية ان قوات الاحتلال اقتحمت مشفى الاتحاد بنابلس، وقامت باغتيال الشاب عناب واهو احد كوادر كتائب الاقصى، فيما اعتقلت من المشفى شابين من رفاقه بعد اصابتهما بالرصاص وهما عماد ابو سالم وطلال ابو العيد، وثلاثتهم من مخيم بلاطة للاجئين.

وذكر شهود عيان ان القوات الخاصة الاسرائيلية ترجلت من سيارة مدنية بيضاء اللون تشبه سيارات الإسعاف، واقتربت من سيارة كانت متوقفة في ساحة مشفى الاتحاد، واطلقت النار عليها، مما ادى الى استشهاد عناب على الفور، ومن ثم قامت باعتقال المواطنين عماد ابو سالم، وطلال ابو الليل من السيارة التي كانت تقل الثلاثة.

واكد الدكتور غسان حمدان، مدير الاغاثة الطبية في مدينة نابلس، ان عملية الاغتيال تمت في الساحة الرئيسية لمستشفى الاتحاد، واصفا عملية الاغتيال بالخرق الواضح لكل الاعراف الدولية. الى ذلك استشهد عمار الزقزوق وهو من كوادر حركة فتح العسكريين متأثرا بجروح اصيب بها الخميس الماضي في اقتحام قوات الاحتلال لمخيم العين للاجئين غرب المدينة.

وكان الزقزوق (24 عاما) قد اصيب في عملية لقوات الاحتلال في مخيم العين غرب نابلس، اغتالت خلالها قائد سرايا القدس محمد أمين رماحة (25 عاما)، واصيب ما لا يقل عن 8 مواطنين، منهم الشهيد الزقزوق، حيث استشهد متأثرا بجراحه. وعلى نفس الصعيد اغتالت القوات الخاصة الاسرائيلية المتنكرة بالزي العربي امس قائد كتائب الاقصى في منطقة الشعراوية شمال طولكرم محمد حمد (23 عاما) وذلك في بلدة علار شمال الضفة الغربية.

وحسب شهود عيان فإن جنود الوحدة الخاصة تنكروا بزي عربي، واستقلوا سيارة تحمل لوحة فلسطينية أطلقت النار عن قرب وبشكل مباشر، صوب الشاب حمد وهو يقف امام محل لتغيير اطارات السيارات مما أدى لاستشهاده على الفور بعد اصابته بعدة أعيرة نارية في الرأس والصدر. وأفاد شهود عيان، أن قوة خاصة إسرائيلية تسللت الى بلدة علار، واغتالت حمد أثناء تواجده في البلدة امام احد المحلات بخمس رصاصات، كما أطلقت النيران على الشاب أنس أحمد عجاج (19 عاما) مما ادى الى إصابته وقامت باختطافه.

هذا واعتقلت القوات الاسرائيلية 9 من الناشطين الفلسطينيين، وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان الاعتقالات تمت في منطقة طولكرم، وفي مخيم الجلزون شمال مدينة رام الله ومخيم عايدة في بيت لحم. هذا وأعلنت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في جنين، مسؤوليتها عن تفجير عبوة ناسفة بقوة عسكرية اسرائيلية في شارع حيفا على المدخل الغربي لمدينة جنين فجر امس.

الرئيس عباس يدعو الجميع لوقف إطلاق النار

كتائب الأقصى تهدد باستهداف حركة حماس بالضفة

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

دعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس مساء أمس الأطراف المتنازعة في قطاع غزة الى وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء كل العمليات المرتبطة بها من اجل الحفاظ على الوحدة الوطنية.

وقال عباس في بيان صدر عن مكتبه «إن الأحداث المؤسفة التي جرت أساءت الى كفاح الشعب الفلسطيني وصوره البطولية على مدار عشر سنوات وإنني كرئيس للشعب الفلسطيني أدعو الجميع دون استثناء لوقف عمليات إطلاق النار والقتل وإنهاء كل العمليات المرتبطة بها من اجل الحفاظ على وحدتنا الوطنية»، لافتاً الى أن «الحوار هو الطريق لتحقيق أهدافنا الوطنية».

وجاء في البيان «إننا نمهل حماس وكتائب الأجرام والقاتل سعيد صيام 24 ساعة لسحب ميليشيات الأجرام من كل الفصائل وانتشار قوات الشرطة لفرض النظام والأمن يجب تنفيذه على الأرض. وقال «من منطلق حرصي على الوحدة الوطنية ومن أجل تحقيق أهدافنا فلا سبيل إلا الحوار لتحقيق أهدافنا وإقامة دولتنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف».

الى ذلك فقد هددت الأجنحة العسكرية لكتائب شهداء الأقصى وحركة فتح في الضفة باستهداف حركة حماس هناك إن لم يتم وقف إطلاق النار.

ودعت الأجنحة المسلحة لحركة فتح في الضفة الغربية في بيان وصلت «القدس العربي» نسخة منه كافة عناصرها في الضفة «للرد على جرائم حماس في قطاع غزة عقب قيام ميليشياتها باغتيال قادة حركة فتح وكتائب الأقصى والأجهزة الأمنية».

وجاء في البيان «إننا نمهل حماس وكتائب الأجرام والقاتل سعيد صيام 24 ساعة لسحب ميليشيات الأجرام من العملاء في كتائب القسام القتلة ومغاوير الداخلية من شوارع غزة وإلا سوف نستهدف مؤسسات وقيادات حماس بالصفة الغربية لأنهم مؤيدون لجرائم حماس في غزة»، مطالبة باستنكار قادة حماس بالضفة لأحداث غزة لإبعادهم عن الاستهداف.

وقالت «فليخرجوا لادانة جرائم حماس وقيادتها في غزه وسوف نستهدف كل مؤسساتهم وقيادتهم لأنهم تمادوا في غيهم وجرائمهم».

ودعت كتائب الأقصى أنصارها في كل مناطق الضفة الغربية لـ«لاستعداد والجاهزية والاستنفار العام للرد على جرائم الاغتيال المنظم من قبل حماس والعدو الصهيوني».

وقالت انها «تحتفظ لنفسها بحق الرد وعقاب كل مسؤول أعطى أوامر بتصفية قيادات حركة فتح وكتائب الأقصى والأجهزة الأمنية ولن يكون مصيرهم إلا الإعدام ومزابل التاريخ» بحسب البيان.

أحمد بحر يوجه مذكرة قانونية للجنة الانتخابات تطالبها بالالتزام بالقانون الأساسي وتؤكد بطلان الدعوة لانتخابات مبكرة

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

وجه الدكتور احمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة مذكرة قانونية الى الدكتور حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية يؤكد فيها بطلان دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لإجراء انتخابات مبكرة ويدعوه فيها الى الالتزام بأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وقانون الانتخابات الفلسطيني.

ودعا بحر في مذكرته للدكتور ناصر التي وصلت «القدس العربي» نسخة منها بضرورة الالتزام بقواعد وأحكام مهام وصلاحيات لجنة الانتخابات المركزية والتي وردت في قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات.

وبين بحر في مذكرته أن هذا القانون «يتمثل مهام وصلاحيات لجنة الانتخابات المركزية في العمل على تطبيق أحكام قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005 والأنظمة الصادرة بموجبه بما يحقق الغايات المقصودة منه».

وأشار بحر الى أن «أحكام القانون الأساسي المعدل وخاصة المادة (47) الفقرة (3) وقانون الانتخابات في المادة (2) الفقرة (4) تنص على أن ولاية المجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ انتخابه وتجرى بشكل دوري كل أربع سنوات».

وبين بحر أن لجنة الانتخابات قد عملت سابقاً وفقا لأحكام القانون الأساسي وقانون الانتخابات المعدل، لافتاً الى أنه لا يجوز لها التحضير لأي انتخابات تخالف القانون ومواد القانون الأساسي.

وقال «أي انتخابات قبل نهاية الولاية القانونية للمجلس التشريعي الحالي التي تمتد لأربع سنوات تخالف القانون».

وأوضح بحر أنه من صلاحيات الرئيس إصدار مرسوم رئاسي يحدد موعد الانتخابات بما لا يقل عن ثلاثة أشهر من فترة نهاية عمل المجلس التشريعي والتي تمتد لأربع سنوات من تاريخ الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات وفقا لأحكام القانون الفلسطيني، مشيراً الى أن هذا الأمر يمنع الرئيس من الدعوة لأي انتخابات قبل قرب نهاية المدة القانونية لعمل المجلس التشريعي الحالي.

وأشار بحر الى انه لا يجوز الدعوة لانتخابات رئاسة إلا في ثلاث حالات وهي الوفاة والاستقالة المقدمة للمجلس التشريعي وقبولها بعد موافقة ثلثي الأعضاء أو في حال فقدان الأهلية القانونية وذلك بناء على قرار من المحكمة الدستورية العليا وموافقة المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي الأعضاء.

وقال بحر «هذه الأمور غير متوفرة حالياً للدعوة للانتخابات وبذلك لا يجوز الدعوة الى انتخابات مبكرة أو إصدار مرسوم يدعو لذلك». معتبراً أن دعوة الرئيس عباس مخالفة لأحكام القانون الأساسي الذي يعطي الحق للجنة الانتخابات المركزية للاعتراض على تنفيذية.

المحكمة العليا الفلسطينية تلغي قرارات للمجلس التشريعي

■ رام الله (الضفة الغربية) ـ رويترز: ألغت المحكمة العليا الفلسطينية امس الثلاثاء قرارات صادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني الحالي الذي تشكل حركة المقاومة الاسلامية (حماس) غالبية فيه. وقال القاضي زهير خليل خلال جلسة للمحكمة العليا في رام الله «ان المحكمة بالاكثرية تقرر عدم دستورية الاجراءات والقرارات الصادرة عن المجلس التشريعي في جلسته التي عقدت تاريخ 2006/6/6 وعليه (المجلس التشريعي) تصويب الوضع والقرارات حسب احكام القانون الاساسي». وكان المجلس التشريعي الحالي الذي تشكل حماس غالبية فيه بعد الانتخابات التي جرت في كانون الثاني (يناير) الماضي قد الغى قرارات صدرت في الجلسة الاخيرة للمجلس المنتهية ولايته والذي كانت تسيطر عليه حركة فتح. ويتعلق جزء من هذه القرارات باعطاء صلاحيات لرئيس السلطة الفلسطينية في تعيين قضاة المحكمة الدستورية المتخصصة في النظر في الخلافات الدستورية اضافة الى قرارات تتعلق بالنظام الداخلي للمجلس التشريعي. وفي حال قرر الفلسطينيون الاحتكام الى القانون حول دستورية دعوة الرئيس لاجراء انتخابات مبكرة فسيكون عليهم التوجه الى المحكمة الدستورية للبت في قانونية هذه الدعوة. وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قرر في بداية الاسبوع الجاري الدعوة الى انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة الامر الذي رفضته حماس التي تتولى مقاليد الحكومة. واتخذت المحكمة العليا التي تتألف من 11 قاضيا بينهم سيدة قرارها امس بأغلبية ستة أعضاء حيث تتخذ قرارات هذ المحكمة بأغلبية النصف زائد واحد والقرارات الصادرة عنها غير قابلة للنقض.